



الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
المديرية العامة للأمن العام

دفتر شروط

لتلزم التأمين على الآليات العسكرية العائدة للمديرية العامة للأمن العام

رقم	٢٠٢٤٠٠٩
الصادر في	٢٠٢٤ / ٠٥ / ٢٨
الجهة الشارية	المديرية العامة للأمن العام

عن وزير الداخلية والبلديات

إستناداً إلى القرار رقم ١٢٩١ تاريخ ٠٦ / ٠٨ / ٢٠١١

مدير عام الأمن العام بالإنابة

الإمضاء : اللواء الياس البيسري



مناقصة عمومية لتلزيـم التأمين على الآليات العسكرية	
إسم الجهة الشارية	المديرية العامة للأمن العام
عنوان الجهة الشارية	بيروت - شارع سامي الصلح
رقم وتاريخ التسجيل	٢٠٢٤٠٠٩
عنوان الصفقة	التأمين على الآليات العسكرية
موضوع الصفقة	التأمين على الآليات العسكرية العائدة للمديرية العامة للأمن العام
طريقة التلزيـم	بموجب مناقصة عموميّة
نوع التلزيـم	خدمات
مدة صلاحية العرض	/٦٠/ يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض
ضمان العرض	/١٢٥,٠٠٠,٠٠٠/ل.ل فقط مئة وخمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية
مدة صلاحية ضمان العرض	تحدّد مدّة صلاحية ضمان العرض بإضافة /٢٨/ يوماً على مدة صلاحية العرض
ضمان حسن التنفيذ	١٠٪ من قيمة العقد
الإرساء	السعر الأدنى
مكان إستلام دفتر الشروط	المديرية العامة للأمن العام - المبنى المركزي رقم /٢/- شعبة التلزيـم - الطابق الأول ، الغرفة رقم /٢١٥٨/ ، كما يمكن تنزيله الكترونياً عبر المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام www.ppa.gov.lb وعبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمديرية العامة للأمن العام www.general-security.gov.lb
مكان تقديم العروض	المديرية العامة للأمن العام - المبنى المركزي رقم /٢/- دائرة المال والعتاد - الطابق الثاني ، الغرفة رقم /٢٢٣٦/ .
مكان تقييم العروض	المديرية العامة للأمن العام - المبنى المركزي رقم /٢/- قاعة المناقصات - الطابق الثالث .
مدة التنفيذ	شهر
مهلة التنفيذ	سنة
عملة العقد	الليرة اللبنانية
دفع قيمة العقد	نقداً



القسم الأول

أحكام خاصة بتقديم العروض وإرساء التلزم

المادة الأولى : تحديد الصفقة وموضوعها .

١١ - تجري المديرية العامة للأمن العام والمسماة في ما يلي " الجهة الشارية " وفقاً لأحكام قانون الشراء العام وبطريقة الظرف المختوم ، مناقصة عموميّة لتلزم التأمين على الآليات العسكرية العائدة لها وفقاً لدفتر الشروط الخاص هذا ومرفقاته والتي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ منه .

١٢ - يُطبّق على دفتر الشروط هذا أحكام قانون الشراء العام رقم ٢٤٤/٢٠٢١ ، وعند التعارض بين أحكام دفتر الشروط هذا وأحكام قانون الشراء العام ، تطبّق أحكام قانون الشراء العام .

١٣ - تتم الدعوة إلى هذا التلزم عبر الإعلان على كلٍ من :

١٣١ - المنصة الإلكترونية المركزيّة لدى هيئة الشراء العام www.ppa.gov.lb .

١٣٢ - الموقع الإلكتروني الخاص بالأمن العام www.general-security.gov.lb .

١٤ - مرفقات دفتر الشروط هذا :

- الملحق رقم /١/ جدول اجمالي بالآليات الخاضعة للتأمين خلال العام ٢٠٢٤

- الملحق رقم /٢/ مستند التصريح/التعهد .

- الملحق رقم /٣/ مستند تصريح النزاهة .

- الملحق رقم /٤/ نموذج ضمان العرض / حسن التنفيذ.

- الملحق رقم /٥/ جدول الأسعار .

- الملحق رقم /٦/ العقد .

١٥ - يمكن الإطلاع على دفتر الشروط هذا والحصول على نسخة منه من الجهة الشارية - المبنى المركزي رقم /٢/- الطابق الأول

- شعبة التلزم - الغرفة رقم /٢١٥٨/ ، كما يُنشر على المنصة الإلكترونية المركزيّة لدى هيئة الشراء العام وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالجهة الشارية حيث يمكن تنزيله إلكترونياً .

المادة الثانية : العارضون المسموح لهم الإشتراك في هذه الصفقة .

٢١- يجب أن يكون العارض شخصاً معنوياً وفقاً للشرط التالي :

٢١١- شركة لبنانية .

٢١٢- مؤسسة لبنانية .

المادة الثالثة : طريقة التلزم والإرساء .

٣١- يجري التلزم بطريقة المناقصة على أساس السعر الأدنى الإجمالي لتحقيق بوالص التأمين على الآليات العسكرية العائدة

للمديرية العامة للأمن العام المذكورة في الملحق رقم (١) .

٣٢- يسند التلزم مؤقتاً إلى العارض المقبول شكلاً من الناحية الإدارية والفنية والذي قدّم السعر الإجمالي الأدنى .

٣٣- إذا تساوت الأسعار الإجمالية الأدنى بين العارضين ، أُعيدت الصفقة بطريقة الظرف المختوم بين أصحابها دون سواهم في

الجلسة نفسها ، فإذا رفضوا تقديم عروض أسعار جديدة أو إذا بقيت أسعارهم متساوية ، عيّن الملتزم المؤقت بطريقة القرعة

بين أصحاب العروض المتساوية .

المادة الرابعة : شروط مشاركة العارضين .

يجب أن تتوفر في العارض الشروط التالية ، ويصرّح عنها وفق الوثائق والمستندات الإدارية المطلوبة في المادة الخامسة أدناه:

٤١١- ألا يكون قد ثبتت مخالفته للأخلاق المهنية المنصوص عليها في النصوص ذات الصلة ؛

٤١٢- الأهلية القانونية لإبرام عقد الشراء ؛

٤١٣- ألا يكون قد صدرت بحقه أو بحق مديره أو مستخدميه المعنيين بعملية الشراء أحكام نهائية ولو غير مبرمة تدينهم

بارتكاب أي جرم يتعلّق بسلوكهم المهني ، أو بتقديم بيانات كاذبة أو ملفقة بشأن أهليّتهم لإبرام عقد الشراء أو

بإفساد مشروع شراء عام أو عملية تلزم ، وألا تكون أهليّته قد أُسقطت على نحوٍ آخر بمقتضى إجراءات إيقاف

أو حرمان إدارية ، وألا يكون في وضع الإقصاء عن الإشتراك في الشراء العام ؛

٤١٤- ألا يكون قد حُكم بجرائم اعتياد الرّبّي وتبييض الأموال بموجب حكم نهائي وإن غير مبرم ؛

٤١٥- ألا يكون مشاركاً في السلطة التقريرية لسلطة التعاقد وألا يكون لديه مع أيّ من أعضاء السلطة التقريرية مصالح

مادية أو تضارب مصالح ؛

٤١٦- الإيفاء بالالتزامات الضريبية واشتراكات الضمان الإجتماعي ؛

٤١٧- ألا يكون قيد التصفية أو صدرت بحقه أحكام إفلاس ؛

٤١٨- التصريح عن أصحاب الحق الإقتصادي حتى آخر درجة ملكية ؛



المادة الخامسة : الوثائق والمستندات الإدارية المطلوبة .

- ٥١ - يقدم العرض بصورة واضحة وجليّة من دون أي تشطيب أو حك أو تطريس :
- ٥١١ - يصرّح العارض في عرضه أنه اطّلع على دفتر الشروط الخاص هذا والمستندات المتّمة له وأخذ نسخة عنها ، وأنه يقبل بجميع الشروط المبينة فيه ويتعهّد التقيّد بها وتنفيذها جميعها دون أي نوع من أنواع التحقّظ أو الإستدراك وأنه يقدّم طلبه على هذا الأساس ، ويلصق على التصريح طوابع مالية بقيمة مليون ليرة لبنانية (وفقاً للملحق رقم ٢/) .
- ٥١٢ - يُرفض كل طلب يشتمل على أيّ تحقّظ أو استدراك .
- ٥١٣ - يحدّد العارض في عرضه عنواناً واضحاً له ومكاناً لإقامته ورقم هاتفه وبريده الإلكترونيّ للتبليغات اللاحقة .
- ٥٢ - الوثائق والمستندات الإدارية المطلوبة .
- يتوجب على كل عارض تقديم الوثائق والمستندات التالية :
- ٥٢١ - كتاب التعهّد/التصريح (الملحق رقم ٢) موقعاً ومهوراً من العارض وملصقاً عليه طوابع بقيمة خمسين ألف ليرة لبنانية .
- ٥٢٢ - إذاعة تجاريّة يبيّن فيها صاحب الحق المفوّض بالتوقيع عن العارض ونموذج توقيعه .
- ٥٢٣ - التفويض القانوني إذا وقّع العرض شخص غير الشخص الذي يملك حق التوقيع عن العارض بحسب الإذاعة التجارية، مصدّق لدى كاتب العدل .
- ٥٢٤ - نسخة عن بطاقة الهوية للمفوّض بالتوقيع ومن يمثّله قانوناً أو بيان قيد إفرادي لا يعود تاريخه لأكثر من ستة أشهر من تاريخ جلسة التلزم .
- ٥٢٥ - سجل عدلي للمفوّض بالتوقيع ومن يمثّله قانوناً لا يتعدّى تاريخه ثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التلزم، خالٍ من أي جرم شائن .
- ٥٢٦ - براءة ذمّة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي "شاملة" أو "صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية" ، صالحة بتاريخ جلسة التلزم ، تفيد بأن العارض سدّد جميع إشتراكاته (يجب أن يكون العارض مسجّلاً في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وتُرفض كل إفادة يُذكر عليها "مؤسسة غير مسجّلة") .
- ٥٢٧ - إفادة صادرة عن وزارة الماليّة تثبت إيفاء العارض بالإلتزامات الضريبيّة المتوجّبة عليه .
- ٥٢٨ - إفادة صادرة عن البلديّة التي يقع المركز الرئيسي للعارض ضمن نطاقها بحسب شهادة التسجيل في السجل التجاري ، تفيد بأن العارض سدّد الرسوم البلديّة المتوجّبة عليه .
- ٥٢٩ - إفادة من وزارة الاقتصاد والتجارة - لجنة مراقبة هيئات الضمان- لا يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض العرض ، تفيد بأن الشركة التي يمثلها العارض مستوفية للشروط المطلوبة بحسب القانون وأن هذه الافادة قد أعطيت بالاستناد الى آخر معلومات محدّثة لدى اللجنة عن شركات التأمين .
- ٥٢٩١ - شهادة تسجيل العارض لدى وزارة الماليّة - مديريّة الواردات .

- ٥٢٩٢- شهادة تسجيل العارض لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة إذا كان خاضعاً لها ، أو شهادة عدم التسجيل إذا لم يكن خاضعاً .
- ٥٢٩٣- شهادة تسجيل في السجل التجاري .
- ٥٢٩٤- إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبين : المؤسسين ، الأعضاء ، المساهمين أو الشركاء ، المفوضين بالتوقيع ، المدير ، رأس المال ، نشاط العارض ، والوقوعات الجارية .
- ٥٢٩٥- إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت أن العارض ليس في حالة تصفية قضائية .
- ٥٢٩٦- إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت أن العارض ليس في حالة إفلاس .
- ٥٢٩٧- إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تثبت أن العارض يتعاطى التأمين على الآليات ، صالحة بتاريخ جلسة التلزم ، وصالحة لتقدمها في المناقصات الرسمية .
- ٥٢٩٨- تصريح من العارض يبين فيه صاحب/أصحاب الحق الإقتصادي وفقاً للنموذج (م١٨) الصادر عن وزارة المالية (كل شخص طبيعي يملك أو يسيطر فعلياً في المحصلة النهائية على النشاط الذي يمارسه العارض ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، سواء كان هذا العارض شخص طبيعي أو معنوي) .
- ٥٢٩٩- نظام الشركة .
- ٥٢٩٩١- ضمان العرض المطلوب (الملحق رقم ٤).
- ٥٢٩٩٢- مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقاً للأصول (الملحق رقم ٣) .
- ٥٢٩٩٣- لائحة تبين المركز الرئيسي للشركة العارضة وعناوين فروعها الموزعة في لبنان وأرقام هواتفها .
- ٥٢٩٩٤- لائحة مفصلة بأسماء ، وعناوين ، وارقام هواتف الخبراء المحلفين المعتمدين من قبل العارض ، والموزعين على كافة المحافظات اللبنانية .
- ٥٣- يجب أن تكون كافة الوثائق والمستندات المطلوبة موضوع البند ٥٢/ أعلاه أصلية أو صور مصدقة عنها من المراجع المختصة ، ويحدد تاريخ صلاحية كل مستند وفقاً لطبيعته على أن لا يزيد عن مهلة ستة أشهر من تاريخ جلسة التلزم بالنسبة للإفادات التي تصدر دون تاريخ صلاحية .
- ٥٤- جدول الأسعار :
- يقدم العارض جدولاً بالأسعار وفقاً للملحق رقم (٥) ، ويتضمن السعر الإفرادي والإجمالي بالعملة اللبنانية ، مدوناً بالأرقام والأحرف دون أي حك أو شطب أو تطريس أو زيادة كلمات غير موقع تجاهها .
- يشمل السعر كافة الضرائب والرسوم والمصاريف مهما كان نوعها ، وفي حال الاختلاف بين الأرقام والحروف ، يؤخذ بالسعر الإفرادي المدون بالأحرف .
- يُرفض السعر غير المدون بالأرقام والأحرف معاً .

في حال عدم تضمّن عرض الأسعار المقدّم من قبل العارض الضريبة على القيمة المضافة بسبب عدم خضوعه لها ، يلتزم العارض بسعره المقدّم وإن أصبح مسجّلاً في الضريبة على القيمة المضافة خلال فترة التنفيذ .

المادة السادسة : تكلفة طلبات الإشتراك في هذه المناقصة العمومية .

يتحمل العارض جميع التكاليف المرتبطة بإعداد وتقديم العرض الخاص به، ولا تتحمل الجهة الشارية أي مسؤولية عن هذه التكاليف، بصرف النظر عن مسار أو نتائج عملية التلزم هذه .

المادة السابعة : لغة الطلب .

يجب كتابة الطلب، وكذلك جميع المراسلات والوثائق المتعلقة بها والمتبادلة بين العارض والجهة الشارية باللغة العربية .

المادة الثامنة : الإستيضاح .

- ٨١- يحق للعارض تقديم طلب استيضاح خطي حول دفتر الشروط هذا خلال مهلة تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض ، ولا يتم النظر بأي طلب إستيضاح يرد بعد هذا الموعد.
- ٨٢- يتوجّب على الجهة الشارية الرد على أي طلب للحصول على إيضاحات خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض ، ويُرسَل الإيضاح خطياً في الوقت عينه ، من دون تحديد هوية مُصدر الطلب ، إلى جميع العارضين الذين زودتهم المديرية العامة للأمن العام بملفات التلزم .
- ٨٣- يمكن للعارضين الذين قاموا بتنزيل دفتر الشروط هذا إلكترونياً ، ويرغبون بالحصول على الإيضاحات موضوع البند /٨٢/ أعلاه ، تزويد الجهة الشارية بالعنوان ، رقم الهاتف والفاكس، والبريد الإلكتروني وذلك قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض (تاريخ إنتهاء طلبات الإستيضاح).
- ٨٤- يمكن للجهة الشارية في أيّ وقت قبل الموعد النهائي لتقديم طلبات الإشتراك في الصفقة موضوع دفتر الشروط هذا ، ولأيّ سبب كان ، سواء بمبادرة منها أم نتيجةً لطلب إستيضاح مقدّم من أحد العارضين ، أن تعدّل ملفات التلزم بإصدار إضافة إليها ، ويُرسَل التعديل فوراً إلى جميع العارضين الذين زودتهم الجهة الشارية بملفات التلزم ، ويكون ذلك التعديل ملزماً لهؤلاء العارضين ، وينشر على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام وعلى الموقع الإلكتروني للعائد للمديرية العامة للأمن العام .
- ٨٥- إذا أصبحت المعلومات المنشورة في ملفات التلزم مختلفة جوهرياً ، نتيجة لإيضاح أو تعديل صدر ، تقوم الجهة الشارية بنشر المعلومات المعدّلة بالطريقة نفسها التي نُشرت بها المعلومات الأصلية وفي المكان نفسه ، ويتم تمديد الموعد النهائي لتقديم طلبات الإشتراك في الصفقة على النحو المنصوص عليه في الفقرة /٤/ من المادة /٢٠/ من قانون الشراء العام .

المادة التاسعة : مدّة صلاحية العرض

- ٩١- يحدّد دفتر الشروط هذا مدّة صلاحية العرض بستين يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض .



- ٩٢- يمكن للجهة الشارعية أن تطلب من العارضين ، قبل انقضاء فترة صلاحية عروضهم ، أن يمددوا تلك الفترة لمدة إضافية محدّدة ، ويمكن للعارض رفض ذلك الطلب من دون مصادرة ضمان عرضه .
- ٩٣- على العارضين الذين يوافقون على تمديد فترة صلاحية عروضهم ، أن يمددوا فترة صلاحية ضمانات العروض ، أو أن يقدموا ضمانات عروض جديدة تغطي فترة تمديد صلاحية العروض . ويُعتبر العارض الذي لم يمدد ضمان عرضه ، أو الذي لم يقدم ضمان عرض جديد ، أنه قد رفض طلب تمديد فترة صلاحية عرضه .
- ٩٤- يمكن للعارض أن يعدّل عرضه أو أن يسحبه قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون مصادرة ضمان عرضه ، ويكون التعديل أو طلب سحب العرض ساري المفعول عندما تتسلّمه الجهة الشارعية قبل الموعد النهائي لتقديم العروض .

المادة العاشرة : ضمان العرض .

- ١٠١- يحدّد ضمان العرض ب /١٢٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. فقط مئة وخمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية.
- ١٠٢- تحدّد مدة صلاحية ضمان العرض بإضافة /٢٨/ ثمانية وعشرين يوماً على مدّة صلاحية العرض .
- ١٠٣- يُحدّد مفعول ضمان العرض تلقائياً إلى أن يُقرّر إعادته إلى العارض .
- ١٠٤- يُعاد ضمان العرض إلى العارض الفائز عند تقديمه ضمان حسن التنفيذ .
- ١٠٥- يُعاد ضمان العرض إلى العارضين الذين لم يرسل عليهم التلزم في مهلة أقصاها بدء نفاذ العقد .

المادة الحادية عشرة : ضمان حسن التنفيذ .

- ١١١- تُحدّد قيمة ضمان حسن التنفيذ بنسبة ١٠٪ من قيمة العقد .
- ١١٢- يجب تقديم ضمان حسن التنفيذ خلال فترة لا تتجاوز /١٥/ يوماً فقط خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد ، وفي حال التخلف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ ، يُصادر ضمان العرض .
- ١١٣- يبقى ضمان حسن التنفيذ مجمّداً طوال مدة التلزم ، ويُجسم منه مباشرة وبدون سابق إنذار ما قد يترتّب من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الملتزم إلى حين إيفائه بكامل موجباته .
- ١١٤- يُعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الملتزم بعد انتهاء مدة التلزم وإتمام الإستلام الذي يجري بعد تأكّد الإدارة من أن التلزم جرى وفقاً للأصول .

المادة الثانية عشرة : طريقة دفع الضمانات .

- ١٢١- يكون ضمان العرض كما ضمان حسن التنفيذ وفقاً لإحدى الطريقتين التاليتين :
- نقدياً يُدفع إلى صندوق الخزينة اللبنانية .
 - بموجب كتاب ضمان مصرفي غير قابل للرجوع عنه ، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يُبيّن أنه قابل للدفع غب الطلب .



- ١٢٢- يقدّم ضمان العرض و ضمان حسن التنفيذ بإسم المديرية العامة للأمن العام .
- ١٢٣- لا تُقبل الإستعاضة عن الضمانات بشيك مصرفي أو بإيصال مُعطى من الخزينة عائد لضمان صفقة سابقة حتى لو كان قد تقرر ردّ قيمته .

المادة الثالثة عشرة : تقديم العروض .

- ١٣١- يوضع العرض ضمن غلافين محتومين :
- ١٣١١- الأول يتضمّن الوثائق والمستندات المطلوبة بموجب البند /٥٢/ من المادة الخامسة أعلاه .
- ١٣١٢- الثاني يتضمّن جدول الأسعار كما هو مطلوب بموجب البند /٥٤/ من المادة الخامسة أعلاه .
- ويذكر على ظاهر كل غلاف :
- الغلاف رقم (...).
 - إسم العارض وختمه .
 - محتويات الغلاف .
 - موضوع الصفقة .
 - تاريخ جلسة التلزم .
- ١٣٢- يوضع الغلافان المنصوص عنهما في البند /١٣١/ أعلاه ضمن غلاف ثالث موحد يتم الحصول عليه من المديرية العامة للأمن العام - دائرة المال والعتاد ، عند تقديم العرض محتوم ومعنون بإسم المديرية العامة للأمن العام وعنوانها ، ولا يُذكر على ظاهره سوى موضوع الصفقة والتاريخ المحدد لإجرائها ليكون بالأرقام على الشكل التالي : اليوم / الشهر / السنة / الساعة ، وذلك دون أية عبارة فارقة أو إشارة مميزة كإسم العارض أو صفته أو عنوانه ، وذلك تحت طائلة رفض العرض ، وتكون الكتابة على الغلاف الموحد بواسطة الحاسوب على ستيكرز بيضاء اللون تلتصق عليه .
- ١٣٣- تُرسل العروض بواسطة البريد العام أو الخاص المغفل أو باليد مباشرةً إلى المديرية العامة للأمن العام - المبنى المركزي رقم /٢/، الطابق الثاني ، دائرة المال والعتاد - الغرفة رقم /٢٢٣٦/ .
- ١٣٤- يحدّد الموعد النهائي لتقديم العروض وفق ما ينصّ عليه الإعلان المتعلّق بهذه الصفقة ، والمنشور على المنصة الإلكترونية المركزية لهيئة الشراء العام (يكون موعد جلسة التلزم فوراً عند انتهاء مهلة استقبال العروض) .
- ١٣٥- تزوّد الجهة الشارية العارض بإيصال يبيّن فيه رقم تسلسلي بالإضافة إلى تاريخ تسلّم العرض بالساعة واليوم والشهر والسنة.
- ١٣٦- تحافظ الجهة الشارية على أمن العرض وسلامته وسريته ، وتكفل عدم الإطلاع على محتواه إلاّ بعد فتحه وفقاً للأصول.
- ١٣٧- لا يُفتح أي عرض تتسلّمه الجهة الشارية بعد الموعد النهائي لتقديم العروض ، بل يُعاد محتوماً إلى العارض الذي قدّمه .
- ١٣٨- لا يحقّ للعارض أن يقدّم أكثر من عرض واحد تحت طائلة رفض كل عروضه .

المادة الرابعة عشرة : فتح وتقييم العروض .

- ١٤١- تفتح العروض لجنة التلزم لدى الجهة الشارية حيث تتولّى حصرًا دراسة ملف التلزم وفتح وتقييم العروض وبالتالي تحديد العرض الأنسب ، وذلك في جلسة علنيّة تعقد فور انتهاء مهلة تقديم العروض .
- ١٤٢- على رئيس اللجنة وعلى كلٍ من أعضائها أن يتنحّى عن مهامه في اللجنة المذكورة في حال وقع بأيّ وضع من أوضاع تضارب المصالح أو توقّع الوقوع فيه ، وذلك فور معرفته بهذا التضارب .
- ١٤٣- يمكن للجنة التلزم الإستعانة بخبراء من خارج أو داخل الإدارة للمساعدة على التقييم الفني والمالي عند الإقتضاء ، وذلك بقرار من المرجع الصالح لدى الجهة الشارية . يخضع إختيار الخبراء من خارج الإدارة إلى أحكام قانون الشراء العام .
- ١٤٤- يلتزم الخبراء السريّة والحياد في عملهم ولا يحق لهم أن يقرّروا بإسم اللجنة أو أن يشاركوا في مداولاتها أو أن يفصحوا عنها علانيّة ، ويمكن دعوتهم للإستماع والشرح من قبل الجهات المعنيّة ، كما يتوجّب على الخبراء تقديم تقرير خطي للجنة التلزم يُضمّ إلزامياً إلى محضر التلزم .
- ١٤٥- في حال التباين في الآراء بين أعضاء اللجنة ، تؤخذ القرارات بأغلبية أعضائها ويُدوّن أي عضو مخالف أسباب مخالفته .
- ١٤٦- يحقّ لجميع المعارضين المشاركين في عملية التلزم أو لممثليهم المفوضين وفقاً للأصول ، كما يحقّ للمراقب المندوب من قبل هيئة الشراء العام حضور جلسة فتح العروض .
- ١٤٧- تُفتح العروض وفق الآليّة التالية :
- ١٤٧١- يتم فضّ الغلاف الخارجي الموحد لكل عارض على حدة وإعلان إسمه ضمن المشاركين في الصفقة ، وذلك وفق ترتيب الأرقام التسلسليّة المسجّلة على الغلافات الخارجية والمسلمة للمعارضين .
- ١٤٧٢- يتمّ فضّ الغلاف رقم (١) (الوثائق والمستندات الإدارية المنصوص عليها في البند /٥٢/ من المادة الخامسة) وفرز المستندات المطلوبة والتدقيق فيها تمهيداً لتحديد وإعلان أسماء المعارضين المقبولين شكلاً والمؤهلين للإشتراك في بيان مقارنة الأسعار .
- ١٤٧٣- يجري فضّ الغلاف رقم (٢) (جدول الأسعار) للمعارضين المقبولين شكلاً كلّ على حدة ، وإجراء العمليات الحسابيّة اللازمة ، وتدوين السعر الإجمالي لكل عارض بما فيها الضريبة على القيمة المضافة في حال كان العارض خاضعاً لها ، تمهيداً لإجراء مقارنة وإعلان إسم الملتزم المؤقت .
- ١٤٧٤- تصحّح لجنة التلزم أية أخطاء حسابيّة تكتشفها أثناء فحصها العروض المقدّمة ، وتبلغ التصحيحات إلى العارض المعني بشكل فوري .
- ١٤٨- يمكن للجنة التلزم ، في أي مرحلة من مراحل إجراءات التلزم ، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلقة بعرضه ، لمساعدتها في فحص العروض المقدّمة وتقييمها .
- ١٤٩- تسجّل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقّع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزم ، كما توضع لائحة بالحضور يوقّع عليها المشاركون من ممثلي الجهة الشارية وهيئة الشراء العام ، والمعارضين وممثليهم على أن يشكّل ذلك إثباتاً على حضورهم .



- ١٤٩١- لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهري في المعلومات المتعلقة بالعرض المقدم ، بما في ذلك التغييرات الرامية إلى جعل عرض غير مستوفٍ للمتطلبات مستوفياً لها .
- ١٤٩٢- لا يمكن إجراء أي مفاوضات بين الجهة الشارية أو لجنة التلزم والعارض بخصوص العروض المقدمة ، ولا يجوز إجراء أي تغيير في السعر إثر طلب إستيضاح من أي عارض .
- ١٤٩٤- في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدمة في العرض ناقصة أو يشوبها خطأ ما أو في حال غياب وثيقة معينة ، يجوز للجنة التلزم الطلب خطياً من العارض المعني توضيحات حول عرضه ، أو طلب تقديم أو استكمال معلومات أو وثائق ذات صلة خلال فترة زمنية محددة ، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الإستكمال الخطية ، ومع مراعاة أحكام الفقرة ٣/ من البند الثاني من المادة ٢١ من قانون الشراء العام .

المادة الخامسة عشرة : إستبعاد العارض .

تستبعد الجهة الشارية العارض من إجراءات التلزم في إحدى الحالتين التاليتين :

- ١٥١- في حال قام العارض بارتكاب أي مخالفة أو عمل محظّر بموجب أحكام قانون الشراء العام أو أي جريمة شائنة أو إحدى الجرائم المشمولة بقانون الفساد ، لا سيّما جرائم صرف النفوذ والرشوة ، إذا عرض على أيّ موظف أو مستخدم حالي أو سابق لدى الجهة الشارية أو لدى سلطة حكومية أخرى ، أو منحه أو وافق على منحه ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، منفعة أو عملاً أو أي شيء آخر ذي قيمة ، بهدف التأثير على تصرف أو قرار ما من جانب الجهة الشارية أو على إجراء تتّبعه في ما يتعلّق بإجراءات التلزم .
- ١٥٢- إذا كان لدى العارض ميزة تنافسية غير منصفة أو كان لديه تضارب في المصالح بما يخالف أحكام قانون الشراء العام والقوانين المرعية الإجراء .

المادة السادسة عشرة : حظر المفاوضات مع العارضين .

تُحظر المفاوضات بين الجهة الشارية أو لجنة التلزم وأي من العارضين بشأن العرض الذي قدّمه العارض .

المادة السابعة عشرة : رفع السرية المصرفية .

يُعتبر العارض فور تقديمه العرض ملتزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلّق بهذا التلزم ، سنداً للقرار رقم /١٧/ تاريخ ٢٠٢٠/٠٥/١٢ الصادر عن مجلس الوزراء .



المادة الثامنة عشرة : إلغاء الشراء و/أو أي من إجراءاته .

يمكن للجهة الشارية أن تلغي الشراء و / أو أي من إجراءاته في أي وقت قبل إبلاغ الملتزم المؤقت إبرام العقد ، وذلك في الحالات التي نصّت عليها المادة / ٢٥ / من قانون الشراء العام .

المادة التاسعة عشرة : قواعد بشأن العروض المنخفضة الأسعار إنخفاضاً غير عادياً .

يجوز للجهة الشارية أن ترفض أي عرض إذا قررت أن السعر ، مقترناً بسائر العناصر المكوّنة لذلك العرض المقدم ، منخفض إنخفاضاً غير عادي قياساً إلى موضوع الشراء وقيّمته التقديرية ، وتطبق أحكام المادة / ٢٧ / من قانون الشراء العام في هذا الشأن .

المادة العشرون : قواعد قبول العرض الفائق وبدء تنفيذ العقد .

٢٠١ - تقبل الجهة الشارية العرض المقدم الفائز ما لم :

- ٢٠١١ - تُسقط أهلية العارض الذي قدّم العرض الفائز وذلك بمقتضى المادة / ٧ / من قانون الشراء العام ؛ أو
- ٢٠١٢ - يُلغ الشراء بمقتضى الفقرة / ١ / من المادة / ٢٥ / من قانون الشراء العام ؛ أو
- ٢٠١٣ - يُرفض العرض الفائز عند اعتباره منخفضاً إنخفاضاً غير عادي بمقتضى المادة / ٢٧ / من قانون الشراء العام .
- ٢٠١٤ - يُستبعد العارض الذي قدّم العرض الفائز من إجراءات التلزم للأسباب المبينة في المادة / ٨ / من قانون الشراء العام .

٢٠٢ - بعد التأكد من العرض الفائز ، تبلغ الجهة الشارية العارض الذي قدّم ذلك العرض ، كما تنشر بالتزامن قرارها بشأن قبول العرض الفائز (التلزم المؤقت) والذي يدخل حيّز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل تبدأ إعتباراً من تاريخ النشر ، الذي يجب أن يتضمّن على الأقلّ المعلومات التالية :

- ٢٠٢١ - إسم وعنوان العارض الذي قدّم العرض الفائز (الملتزم المؤقت) .
- ٢٠٢٢ - قيمة العرض .
- ٢٠٢٣ - مدّة فترة التجميد .

٢٠٣ - فور انقضاء فترة التجميد ، تقوم الجهة الشارية بإبلاغ الملتزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدّى / ١٥ / يوماً.

٢٠٤ - يوقع المرجع الصالح لدى الجهة الشارية العقد خلال مهلة / ١٥ / يوماً من تاريخ توقيع العقد من قبل الملتزم المؤقت . يمكن أن تمّدد هذه المهلة إلى / ٣٠ / يوماً في حالات معيّنة تحدّد من قبل المرجع الصالح .

٢٠٥ - يبدأ نفاذ العقد عندما يوقع الملتزم المؤقت والمرجع الصالح لدى سلطة التعاقد عليه .

٢٠٦ - لا تتخذ سلطة التعاقد ولا الملتزم المؤقت أي إجراء يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ الشراء خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين تبليغ العارض المعني بالتلزم المؤقت وتاريخ بدء نفاذ العقد .



٢٠٧- في حال تمّنع الملتزم المؤقت عن توقيع العقد ، تُصادر الجهة الشارعية ضمان عرضه . في هذه الحالة ، يمكن للجهة الشارعية أن تلغي الشراء أو أن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والإجراءات المحددة في قانون الشراء العام وفي ملفات التلزم ، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول .

القسم الثاني

أحكام خاصة بالعقد وتنفيذ الإلتزام

المادة الحادية والعشرون : دفع الطوابع والرسوم .

٢١١- إن كافة الطوابع والرسوم المتوجبة وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء الناتجة عن هذا الإلتزام هي على عاتق الملتزم بما فيه الضريبة على القيمة المضافة .

٢١٢- يسدّد الملتزم رسم الطابع المالي البالغ /٤/ بالألف خلال خمسة أيام عمل من تاريخ إبلاغ الملتزم بتصديق الصفقة ، و /٤/ بالألف عند تسديد قيمة العقد .

المادة الثانية والعشرون : صلاحية بوالص التأمين .

تحدّد مدّة صلاحية بوالص التأمين بسنة واحدة تبدأ إعتباراً من تاريخ طلب الإدارة بعد المصادقة على الصفقة من المرجع الصالح .

المادة الثالثة والعشرون : زيادة أو تخفيض الكميات .

يمكن زيادة أو تخفيض عدد الآليات العسكرية المذكورة في الملحق رقم (١) (جدول اجمالي للآليات الخاضعة للتأمين خلال العام ٢٠٢٤) حتى نسبة ٢٠٪ فقط عشرون بالمئة ، بنفس شروط وأسعار التلزم ودون أن يحقّ للملتزم أيّ حق بالإعتراض على ذلك أو المطالبة بأيّ تعويض .

المادة الرابعة والعشرون : قيمة العقد وشروط تعديلها .

٢٤١- تكون البدلات المتفق عليها في العقد ثابتة ولا تقبل التعديل والمراجعة إلاّ عند إجازة ذلك أثناء تنفيذه ضمن ضوابط محدّدة وفقاً لشروط التعديل والمراجعة في الحالات الإستثنائية التي نصّت عليها المادة /٢٩/ من قانون الشراء العام .

٢٤٢- تُراعى شروط الإعلان المنصوص عليها في المادة /٢٦/ من قانون الشراء العام عند تعديل قيمة العقد .

المادة الخامسة والعشرون : تنفيذ العقد والإستلام .

٢٥١- يتوجّب على الملتزم تسليم المديرية العامة للأمن العام :

أ- بوليصة تأمين إجمالية واحدة بكافّة الآليات المذكورة في الملحق الفني المرفق ربطاً ، وذلك خلال مهلة لا تتجاوز /٤٨/ ساعة فقط ثمانية وأربعون ساعة من تاريخ تبليغ الملتزم بتصديق الصفقة من قبل المرجع الصالح .

ب- بوليصة تأمين إفرادية (مادي والزامي ضمن مغلف واحد) لكل آليّة من الآليات المذكورة في الملحق الفني المرفق ربطاً ، وذلك خلال مهلة لا تتجاوز /٣٠/ يوماً فقط ثلاثون يوماً من تاريخ تبليغ الملتزم بتصديق الصفقة من قبل المرجع الصالح ، على أن يُرفق بها :

- لائحة بأسماء الخبراء المعتمدين لدى الشركة الملتزمة وأرقام هواتفهم .

٢٥٢- يتوجّب على الملتزم عند تسليم بوالص التأمين الإفرادية (موضوع الفقرة /ب/ أعلاه) ، تقديم

إيصال إستلام إلى الإدارة يحدّد فيه عدد بوالص التأمين المسلّمة وتاريخ التسليم .

٢٥٣- يبقى الملتزم مسؤولاً عن عدد بوالص التأمين لحين الإنتهاء من إستلامها وفرزها وتقديم إيصال

الإستلام المنوّه عنه أعلاه.

٢٥٤- تستلم بوالص التأمين لجنة الإستلام المختصة لدى الجهة الشارعية وتقدّم تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثين يوماً تبدأ

من تاريخ تقديم طلب الإستلام من قبل الملتزم .

٢٥٥- في حال تطلّبت طبيعة المشروع وحجمه مدة تتجاوز الثلاثين يوماً ، على اللجنة تبرير أسباب ذلك خطأً ووضع اقتراحاتها

بهذا الشأن ، على ألاّ تتجاوز المهلة في جميع الأحوال الستين يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الإستلام من قبل الملتزم .

٢٥٦- يجري الإستلام على مرحلة واحدة (نهائياً) .

المادة السادسة والعشرون : دفع قيمة العقد .

تدفع قيمة العقد بعد التنفيذ نقداً بالليرة اللبنانية بعد استلام البوالص من قبل الادارة وانجاز محضر الاستلام من قبل اللجنة المختصة.

المادة السابعة والعشرون : الغرامات .

٢٧١- يتوجّب على الملتزم التقيّد بالمهل الواردة في العقد تحت طائلة دفع الغرامات المحدّدة فيه .

٢٧٢- تُفرض الغرامات بشكل حكمي على الملتزم بمجرد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لإثبات الضرر .

٢٧٣- تحتسب غرامة تأخير نقدية نسبتها (١٪) من قيمة البوالص التي تأخّر في تسليمها عن كل يوم تأخير ، ويُعتبر كسر اليوم

يوماً كاملاً ، على ألاّ تزيد هذه الغرامات عن (٢٠٪) من قيمة العقد ، وإذا تجاوزت غرامات التأخير النسبة المذكورة ،

تطبّق أحكام المادة /٣٣/ من قانون الشراء العام في هذا الشأن ، وفي جميع الأحوال ، يُصادر ضمان حسن التنفيذ إلى

حين تصفية التلزم .

المادة الثامنة والعشرون : أسباب إنتهاء العقد ونتائجه .

٢٨١- النكول :

يُعتبر الملتزم ناكلاً إذا خالف شروط تنفيذ العقد أو أحكام دفتر الشروط هذا ، وبعد إنذاره رسمياً بوجود التقيّد بكافة

موجباته من قبل سلطة التعاقد ، وذلك ضمن مهلة تتراوح بين خمسة أيام كحد أدنى وخمسة عشر يوماً كحد أقصى ،

وانقضاء المهلة هذه دون أن يقوم الملتزم بما طُلب إليه . وإذا اعتُبر الملتزم ناكلاً ، يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي

إنذار ، وتطبّق الإجراءات المنصوص عليها في البند (أولاً) من الفقرة الرابعة من المادة /٣٣/ من قانون الشراء العام .

٢٨٢ - الإنهاء :

٢٨٢١ -

ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في الحالتين التاليتين :

أ- عند وفاة الملتزم إذا كان شخصاً طبيعياً ، إلا إذا وافقت سلطة التعاقد على طلب مواصلة التنفيذ من قبل الورثة .

ب- إذا أصبح الملتزم مفلساً أو معسراً أو حُلَّت الشركة ، وتطبَّق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة /٣٣/ من قانون الشراء العام .

٢٨٢٢ -

يجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد إذا تعذر على الملتزم القيام بأي من إلتزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة.

٢٨٣ - الفسخ :

٢٨٣١ -

يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في أيِّ من الحالات التالية :

أ- إذا صدر بحق الملتزم حكم نهائي بارتكاب أي جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو الغش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً للقوانين المرعية الإجراء .

ب- إذا تحققت أي حالة من الحالات المذكورة في المادة الثامنة من قانون الشراء العام ، وهي التالية:

- في حال قام العارض بإرتكاب أي مخالفة أو عمل محظَّر بموجب أحكام قانون الشراء العام أو أي جريمة شائنة أو إحدى الجرائم المشمولة بقانون الفساد ، لا سيَّما جرائم صرف النفوذ والرشوة .

- إذا عرض العارض على أي موظف أو مستخدم حالي أو سابق لدى الجهة الشارية أو لدى سلطة حكوميَّة أخرى ، أو منحه أو وافق على منحه ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، منفعة أو عملاً أو أي شيء آخر ذي قيمة ، بهدف التأثير على تصرّف أو قرار ما من جانب الجهة الشارية أو على إجراء تتبَّعه في ما يتعلَّق بإجراءات التلزييم .

- إذا كان لدى العارض ميزة تنافسيَّة غير منصفة أو كان لديه تضارب في المصالح بما يخالف أحكام قانون الشراء العام والقوانين المرعية الإجراء .

ج- في حال فقدان أهليَّة الملتزم .

٢٨٣٢ -

إذا فُسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة /٢٨٣١/ أعلاه ، تُطبَّق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٢٨٤١ من البند ٢٨٤ أدناه .

٢٨٤ - نتائج إنتهاء العقد :

- ٢٨٤١ - في حال تطبيق إحدى حالات النكول أو الفسخ المحددة في المادة /٣٣/ من قانون الشراء العام ، أو في حال تحققت حالة إفلاس الملتزم أو إعساره ، أو في حال وفاة الملتزم وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تُتبع فوراً ، خلافاً لأي نص آخر أحكام الفقرة /رابعاً/ من المادة /٣٣/ من قانون الشراء العام .
- ٢٨٤٢ - لا يترتب أي تعويض عن الخدمات المقدمة أو الأشغال المنقذة من قبل من يثبت قيامه بأي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية /أ/ من الفقرة الأولى من /ثالثاً/ من المادة /٣٣/ من قانون الشراء العام.
- ٢٨٤٣ - يُنشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الإلكتروني لسلطة التعاقد وعلى المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام .

المادة التاسعة والعشرون : الإقتطاع من الضمان .

إذا ترتب على الملتزم في سياق التنفيذ مبلغاً ما ، تطبيقاً لأحكام وشروط العقد ، حقاً لسلطة التعاقد إقتطاع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملتزم إلى تسديد المبلغ ضمن مدة معينة ، فإذا لم يفعل ، إعتبر ناكلاً وفقاً لأحكام الفقرة (أولاً) من المادة /٣٣/ من قانون الشراء العام .

المادة الثلاثون : الإقصاء .

تطبق أحكام الإقصاء على الملتزم الذي يُعتبر ناكلاً أو الذي يصدر بحقه حكم قضائي وفقاً لما نصت عليه المادة /٤٠/ من قانون الشراء العام .

المادة الحادية والثلاثون : القوة القاهرة .

إذا حالت ظروف إستثنائية وخارجة عن إرادة الملتزم دون التسليم في المدة المحددة ، يتوجب عليه أن يعرضها فوراً وبصورة خطية على الإدارة لدى الجهة الشارية ، والتي يعود لها وحدها الحق بتقدير الظروف لجهة قبولها أو رفضها ، وعلى الملتزم الرضوخ لقرار الإدارة بهذا الشأن .

المادة الثانية والثلاثون : النزاهة .

- ٣٢١ - تُلزم سلطة التعاقد كل العاملين لديها الموجين بعمليات الشراء بما يلي :
- ٣٢١١ - عدم إفشاء أية معلومات أو معطيات تتعلق بالأسرار الفنية أو التجارية والجوانب السرية للعروض ، والتي اتصلت بعلمهم أو حصلوا عليها جراء القيام بالمهام الموكلة إليهم .

- ٣٢١٢- عدم تقديم معلومات إتصلت بعلمهم أو حصلوا عليها جراء القيام بالمهام الموكلة إليهم ، تشكل منفعة لأشخاص ثالثين وبما يخالف مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المعارضين المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون .
- ٣٢٢- يلتزم موظفو سلطة التعاقد والعاملون لديها بقواعد السلوك المنصوص عليها في المادة /١٠/ من قانون الشراء العام ، وبالمعايير الأخلاقية والمهنية ، ويمتنعون عن الممارسات الفاسدة ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإحتيال والتواطؤ والإختلاس وصرف النفوذ والتهديد وكذلك تفادي تضارب المصالح ، كما هو معرّف في المادة الثانية من قانون الشراء العام والقوانين الأخرى ذات الصلة .
- ٣٢٣- تستبعد سلطة التعاقد كل موظف أو عامل لديها مسؤول عن تقييم أو إبرام عقد شراء أو مراقبة تنفيذه خالف أحكام هذا القانون من المشاركة في القرارات المتعلقة بالشراء ، وتحيله إلى المراجع المختصة لاتخاذ العقوبات الجزائية والتأديبية المنصوص عليها في القوانين النافذة ذات الصلة .
- ٣٢٤- تُلزم سلطة التعاقد العاملين لديها بمتابعة برامج تدريب على النزاهة ، لرفع مستوى الوعي حول مخاطر عدم النزاهة ، مثل الفساد والإحتيال والتواطؤ ومراعاة أو تمييز فريق على آخر ، والعقوبات المرتبطة بها ، ولتطوير المعرفة حول السبل لمواجهة هذه المخاطر وتعزيز ثقافة النزاهة .
- ٣٢٥- تشترط سلطة التعاقد على المتعاملين لديها بالإلتزام بأعلى معايير الأخلاق المهنية والمواطنة الصالحة بخاصة خلال فترة الشراء وتنفيذ العقد ، تحت طائلة اتخاذ قرارات استبعاد بحقهم وفق ما تنصّ عليه المادة /٨/ من قانون الشراء العام . ولتحقيق هذا الموجب ، على المعارضين والملتزمين بالإمتناع عن الممارسات التالية :
- ٣٢٥١- "ممارسة فاسدة" وتعني عرض أو استلام أو تسليم أو استدراج أي شيء ذي قيمة ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للتأثير في عمل مسؤول عام في عملية الشراء أو في تنفيذ العقد ؛
- ٣٢٥٢- "ممارسة إحتيالية" تؤدي إلى تشويه الحقائق أو إغفالها للتأثير في عملية الشراء أو تنفيذ العقد ؛
- ٣٢٥٣- "ممارسة تواطؤية" من شأنها وضع أية خطة أو ترتيب بين اثنين أو أكثر من المعارضين بهدف تقديم أسعار على مستويات زائفة وغير تنافسية ؛
- ٣٢٥٤- "ممارسات قهرية" تؤدي إلى إيذاء أشخاص في أنفسهم أو في أهلهم أو في ممتلكاتهم ، أو التهديد بإيذائهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، للتأثير في مشاركتهم في عملية الشراء أو تنفيذ عقد شراء ؛
- ٣٢٥٥- أي ممارسة تؤدي إلى التأثير سلباً في عملية الشراء وبما يخالف مبادئ قانون الشراء العام .
- ٣٢٦- لا يحق للملتزم أو شركائه أو العاملين لديه تقاضي أية تعويضات أو عمولات أو حسومات أو دفعات متعلّقة بالإلتزام ، غير المبالغ المستحقة بموجب العقد المبرم مع سلطة التعاقد .



المادة الثالثة والثلاثون : الشكوى والإعتراض .

يحق لكل ذي صفة ومصصلحة ، بما في ذلك هيئة الشراء العام ، الإعتراض على أي إجراء أو قرار صريح أو ضمني تتخذه أو تعتمده أو تطبّقه أي من الجهات المعنية بالشراء في المرحلة السابقة لنفاذ العقد ، ويكون مخالفاً لأحكام قانون الشراء العام والمبادئ العامة المتعلقة بالشراء العام ، وتطبق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام في هذا الشأن ، على أن تتبع إجراءات الإعتراض المعمول بها لدى مجلس شورى الدولة لحين تشكيل هيئة الإعتراضات المنصوص عنها في قانون الشراء العام .

المادة الرابعة والثلاثون : القضاء الصالح .

إن القضاء اللبناني وحده هو المرجع الصالح للنظر في كل خلاف يمكن أن يحصل بين الإدارة والملتزم جراء تنفيذ هذا الإلتزام .

المادة الخامسة والثلاثون : موجبات الملتزم:

يتوجّب على الملتزم ما يلي :

٣٥١- دفع التعويضات ، وفقاً لنسبة المسؤولية المترتبة بموجب القوانين اللبنانية ، على سائق الآلية العسكرية جراء الحادث ، الناتجة عن :

- أ- الضرر المادي والجسدي اللاحق بالغير .
 - ب- الضرر اللاحق بممتلكات الغير .
- وذلك ضمن الحدّ الأقصى لبوليصة التأمين .

٣٥٢- عند وقف أية آلية عسكرية عائدة للمديرية العامة للأمن العام عن السير ، وبناءً على تكليف من الإدارة :

أ- نقل بوليصة التأمين المادي العائدة لها ، عن الفترة المتبقية من صلاحيتها ، إلى آلية عسكرية أخرى غير مؤمنة .

ب- أو تسديد البدل المتبقي من قيمة بوليصة التأمين المادي، عن الفترة المتبقية من صلاحيتها ، إلى خزانة الدولة اللبنانية ، بموجب إيصال قبض يتم تسليمه إلى الإدارة .

٣٥٣- عند حصول أي حادث ، إعتقاد رخصة السوق العائدة للسائق العسكري ، سواء أكانت عسكرية أو مدنية ، ومهما كان تاريخ إصدارها .

٣٥٤- نقل أية آلية عسكرية عائدة للمديرية العامة للأمن العام من الآليات التي شملها التأمين على نفقة الشركة الملتزمة ، سواء أكانت معطلة ميكانيكياً أو جراء حادث أو لأي سبب آخر ، إلى أي مكان في الأراضي اللبنانية تحدده الإدارة أو سائق الآلية العسكرية المتوقفة بواقع مرتين سنوياً لكل آلية للأعطال الميكانيكية وبعده غير محدد للحوادث، وبمسافة لا تزيد عن / ٨٠ / كيلومتر وذلك دون أن يكون له حقّ الإعتراض على ذلك أو المطالبة بأي تعويض، على أن تتم الإستجابة لطلبات نقل الآليات العسكرية المؤمن عليها ، وفقاً للآلية التالية :

أ- في مهلة أقصاها ساعة واحدة من تبليغ الملتزم طلب النقل في أي وقت كان ، إذا كانت الآلية العسكرية داخل منطقة بيروت .

ب- في مهلة أقصاها ساعتين من تبليغ الملتزم طلب النقل في أي وقت كان ، إذا كانت الآلية العسكرية خارج منطقة بيروت .

٣٥٥- تسديد الحقوق المادية المترتبة لصالح الفريق المتضرر مباشرة ، وفقاً لما يلي :

أ- خلال مهلة /٣٠/ يوماً فقط ثلاثون يوماً من تاريخ حصول الحادث المحدد في تقرير الخبير ، إذا كان الحادث مادياً ولم ينتج عنه أضرار جسيمة ، أو ما يستلزم إقامة دعوى بين الفريقين .

ب- خلال مهلة /٣٠/ يوماً فقط ثلاثون يوماً من تاريخ تبليغ الملتزم الحكم النهائي المبرم الصادر عن المحكمة المختصة ، في حال كان هناك دعوى مُقامة بين الفريقين .

ج- خلال مهلة /٣٠/ يوماً فقط ثلاثون يوماً من تاريخ صدور التقرير الطبي الذي يحدد فيه انتهاء العلاج وتوقيع إبراء ذمة من المتضرر لرفع المسؤولية ، في حال نتج عن الحادث إصابات جسيمة .

في حال انقضت المهلة المحددة أعلاه دون أن تقوم الشركة الملتزمة بدفع الحقوق للفريق المتضرر ، يحق للمديرية العامة للأمن العام إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة ، لتحصيل المبلغ الذي يساوي قيمة الضرر اللاحق بهذا الفريق مع الفائدة القانونية اعتباراً من تاريخ الإستحقاق ولغاية تاريخ الدفع ، بالإضافة إلى جميع المصاريف المترتبة .

ملاحظة : يحق للشركة الملتزمة الحصول على نسخ عن محاضر التحقيق بالحوادث ، والتي تنظم من قبل الخبير العسكري المنتدب من قبل المديرية العامة للأمن العام ، إذا كان لهذه المحاضر علاقة بالآليات العسكرية المؤمن عليها من قبلها .

المادة السادسة والثلاثون : تقرير الخبير :

٣٦١- عند حصول حادث بين آلية تابعة للمديرية العامة للأمن العام وآلية أخرى (مدنية أو عسكرية) ، أو بين آليتين تابعتين للمديرية العامة للأمن العام (مؤمن عليهما أو على إحدهما) ، يتوجب على الملتزم اعتماد تقرير الخبير العسكري المنتدب من قبل المديرية العامة للأمن العام .

٣٦٢- في حال عدم توفر خبير عسكري مُنتدب من قبل المديرية العامة للأمن العام ، يتم اعتماد تقرير الخبير المدني المُعتمد من قبل الشركة الملتزمة ، وذلك في الحالتين التاليتين :

أ- إذا لم يحضر خبير من قبل الطرف الثاني في الحادث .



- ب- إذا كان هناك توافق بين الخبراء أو الخبراء الذين يتم إستدعاؤهم بنتيجة الحادث .
٣٦٣- يتعهد الملتزم بتنفيذ الحكم الصادر عن المحاكم اللبنايية المختصة ، عند إقامة دعوى من أحد الفرقاء المتضررين.

المادة السابعة والثلاثون : التصريح عن الحوادث لشركة التأمين :

- ٣٧١- عند حصول حادث إصطدام لآلية عسكريّة مؤمن عليها عائدة للمديريّة العامة للأمن العام ، يتوجب على سائقها الإتصال بشركة التأمين الملتزمة وإعلامها عن الحادث ، أو بأحد الخبراء المعتمدين لديها .
٣٧٢- إن التأخير في إعلام الشركة الملتزمة بوقوع الحادث ، من قبل السائق أو من قبل الإدارة ، أو من قبل الخبير العسكري أو خبير الشركة الملتزمة ، لا يُعتبر ذريعة للشركة الملتزمة للتملّص من القيام بواجباتها الواردة في هذا الدفتر .

المادة الثامنة والثلاثون : التغطية :

- ٣٨١- إن الحد الأدنى للتعويض من قبل الشركة الملتزمة عن الأضرار المادية هو :

نوع الآلية	الأضرار المادية (دولار اميركي)	الأضرار الجسدية (دولار اميركي)
سيارات سياحية وسيارات دفع رباعي	٢٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
دراجات	١٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
فانات وبيك اب	٢٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
باصات (حتى ١١ راكب)	٢٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
باصات (من ١٢ الى ٢٤ راكب)	٢٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠
باصات (٢٥ راكب وأكثر)	٢٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠
صهريج مياه وشاحنات	٢٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠

- ٣٨٢- إن التعويض عن الأضرار الجسديّة ، يخضع لأحكام المرسوم الإشتراعي رقم ١٠٥ تاريخ ١٩٧٧/٠٦/٣٠ ، المنقّد بموجب المرسوم التطبيقي رقم ٩٥٨٥ تاريخ ٢٠٠٣/٠١/٣٠ .
٣٨٣- إن التأمين يغطّي الحوادث الواقعة في الأحوال العادية والإستثنائية وحوادث القوة القاهرة ، وذلك وفقاً للشروط العامّة لعقد ضمان السيارات المتّبع في جمعية شركات الضمان العاملة في لبنان .

المادة التاسعة والثلاثون: مصدر أخذ النفقة :

- تؤخذ قيمة هذه الصفقة من موازنة المديرية العامة للأمن العام لسنة ٢٠٢٤ .



الملحق رقم (١) جدول بالآليات الخاضعة للتأمين خلال العام ٢٠٢٤

موديل	طراز	نوع الآلية	أرقام اللوحات (من/الى)	عدد الآليات
١٩٩٨	LICOLIN	FORD	٩٠٠٠٠٠	١
٢٠٠٨	ESCALADE	CADILLAC	٩٠٠٠٠١	١
١٩٩١	500SEL	MERCEDES	٩٠٠٠٠٢	١
١٩٨٣	500SEL	MERCEDES	٩٠٠٠٠٣	١
٢٠١٢	S5501	MERCEDES	٩٠٠٠٠٥	١
١٩٩٤	GRAND	CHEROKEE	٩٠٠٠١٤	١
٢٠١٤	COROLLA	TOYOTA	٩٠٠٠٣٩	١
٢٠٠٨	URVAN	(اسعاف)NISSAN	٩٠٠٠٤٠	١
٢٠١٧	COROLLA	TOYOTA	٩٠٠٠٤٢	١
٢٠١١	STATION	DACIA	٩٠٠٠٤٣ ٩٠٠٠٤٤	٢
٢٠١٦	RAV4	TOYOTA	٩٠٠٠٤٥	١
٢٠١٦	COROLLA	TOYOTA	٩٠٠٠٤٦	١
٢٠١٧	COROLLA	TOYOTA	٩٠٠٠٤٨	١
٢٠١٨	AVANZA M/T	TOYOTA	٩٠٠٠٥٢	١



١٩٩٨	MEGANE	RENAULT	٩٠٠٠٥٤	١
٢٠١٧	DUSTER	RENAULT	٩٠٠٠٦٢	١
٢٠١٧	URBAN	LADA	٩٠٠٠٦٣	١
٢٠١٤	COROLLA	TOYOTA	٩٠٠٠٦٦	١
٢٠١٣	COROLLA	TOYOTA	٩٠٠٠٦٨	١
٢٠١٧	SENTRA	NISSAN	٩٠٠٠٦٩	١
٢٠١٧	DUSTER	RENAULT	٩٠٠٠٧٠	١
٢٠١٨	YARIS	TOYOTA	٩٠٠٠٧١	١
٢٠١٤	COROLLA	TOYOTA	٩٠٠٠٧٢	١
٢٠١٨	GC1.5 A\T	GEELY	٩٠٠٠٧٣	١
٢٠١٨	SENTRA	NISSAN	٩٠٠٠٧٤	١
٢٠١٧	DUSTER	RENAULT	٩٠٠٠٧٧	١
٢٠١٧	DUSTER	RENAULT	٩٠٠٠٧٨	١
٢٠١٧	URBAN	LADA	٩٠٠٠٨٠	١
٢٠١٨	URBAN	LADA	٩٠٠٠٨٢-٩٠٠٠٨١	٢
٢٠٢٠	DUSTER2.0	RENAULT	٩٠٠٠٨٣	١
٢٠٢٠	DUSTER2.0	RENAULT	٩٠٠٠٩٠	١
١٩٩٨	MEGANE	RENAULT	٩٠٠٠٩١	١



١٩٩٨	MEGANE	RENAULT	٩٠٠٠٩٤	١
٢٠١٩	DUSTER	RENAULT	٩٠٠٠٩٦	١
٢٠١٩	DUSTER	RENAULT	٩٠٠٠٩٩	١
٢٠١٩	DUSTER	RENAULT	٩٠٠١٠٠	١
٢٠١٩	CITY	HONDA	٩٠٠١١٠-٩٠٠١٠٨	٣
٢٠١٢	X5	BMW	٩٠٠١١١	١
١٩٩٨	ESCORT	FORD	٩٠٠١١٤	١
٢٠١٠	ODYSSEY EX	HONDA	٩٠٠١١٧	١
٢٠١٣	SUNNY	NISSAN	- ٩٠٠١٣٨ ٩٠٠١٥٢	١٥
٢٠٠٠	LHD 4*4	RENAULT	٩٠٠١٥٧-٩٠٠١٥٦	٢
٢٠١٨	WINGLE 5MT	GREAT WALL	٩٠٠١٦٢	١
٢٠١٥	TRUCK (بلاطة)	NISSAN	٩٠٠١٦٥-٩٠٠١٦٣	٣
٢٠١٥	PICK UP	NISSAN	٩٠٠١٦٩-٩٠٠١٦٦	٤
٢٠١٥	UD TRUCK (ونش)	NISSAN	٩٠٠١٧٠	١
٢٠١٧	SUNNY	NISSAN	٩٠٠١٧٦-٩٠٠١٧١	٦
٢٠١١	PAJERO	MITSUBISHI	٩٠٠١٧٧	١
٢٠١٢	LANDCRUISER	TOYOTA	٩٠٠١٧٨	١



----	----	LAND ROVER	٩٠٠١٨٠	١
٢٠٠٨	LANDCRUISER	TOYOTA	٩٠٠١٨٢-٩٠٠١٨١	٢
٢٠٠٦	صهريج	HINO	٩٠٠١٨٧	١
٢٠٠٠	K 2500	CHEVROLET	٩٠٠١٨٨	١
٢٠١٥	(صهريج) TRUCK	RENAULT	٩٠٠١٩٠-٩٠٠١٨٩	٢
٢٠١٥	(كميون) UD TRUCK	NISSAN	٩٠٠١٩٣-٩٠٠١٩١	٣
٢٠١٦	PICKUP-NAVARA	NISSAN	٩٠٠١٩٨-٩٠٠١٩٤	٥
٢٠١٤	PICKUP	FORLAND	٩٠٠١٩٩	١
٢٠١٥	TERRAIN	GMC	- ٩٠٠٢٠١ ٩٠٠٢١٥	١٥
٢٠١٦	SENTRA	NISSAN	٩٠٠٢٢٠-٩٠٠٢١٦	٥
٢٠١٨	TERRAIN	GMC	٩٠٠٢٢١	١
٢٠١٢	X5	BMW	٩٠٠٢٢٢	١
٢٠١٧	YUKON	GMC	٩٠٠٢٢٤-٩٠٠٢٢٣	٢
٢٠٠٥	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٢٢٥	١
٢٠٠٤	PRADO	TOYOTA	- ٩٠٠٢٢٦ ٩٠٠٢٢٧	٢
٢٠٠٥	PRADO	TOYOTA	- ٩٠٠٢٢٨ ٩٠٠٢٣٠	٣



٢٠٠٤	PRADO	TOYOTA	- ٩٠٠٢٣١ ٩٠٠٢٣٢	٢
٢٠١٧	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٢٣٣	١
٢٠٠٥	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٢٣٤	١
٢٠٠٨	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٢٣٥	١
٢٠٠٦	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٢٣٦	١
٢٠٠٥	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٢٣٧	١
٢٠٠٦	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٢٣٨	١
٢٠٢٠	TERRAIN	GMC	٩٠٠٢٤٠	١
٢٠١٥	SUNNY	NISSAN	- ٩٠٠٢٤١ ٩٠٠٢٤٣	٣
٢٠١٥	SUNNY	NISSAN	- ٩٠٠٢٤٥ ٩٠٠٢٥٨	١٤
٢٠١٨	LARGUS 7SETS	LADA	٩٠٠٢٧٢-٩٠٠٢٥٩	١٤
٢٠١٩	LARGUS 7SETS	LADA	٩٠٠٢٨٥-٩٠٠٢٧٣	١٥
٢٠١٩	LARGUS 7SETS	LADA	٩٠٠٢٨٧	١
١٩٩٩	PATROL	NISSAN	٩٠٠٢٨٩-٩٠٠٢٨٨	٢
٢٠١٧	LARGUS CARGO	LADA	٩٠٠٢٩٢	١
١٩٩٢	BASE	CHEROKEE	٩٠٠٢٩٣	١



٢٠١٧	LARGUS CARGO	LADA	٩٠٠٢٩٤	١
٢٠١٧	LARGUS CARGO	LADA	٩٠٠٢٩٨-٩٠٠٢٩٦	٣
٢٠١٨	LARGUS 7SETS	LADA	٩٠٠٢٩٩	١
٢٠١٣	A8 L	AUDI	- ٩٠٠٣٠٠ ٩٠٠٣٠١	٢
٢٠١٥	SRX4	CADILLAC	٩٠٠٣٠٢	١
٢٠٠٩	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٣٠٦	١
٢٠٠٨	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٣٠٨-٩٠٠٣٠٧	٢
٢٠٠٢	CIVILLIAN	NISSAN	٩٠٠٣١٠	١
١٩٩٢	PATROL	NISSAN	٩٠٠٣١٣	١
٢٠٠٣	CIVILLIAN	NISSAN	٩٠٠٣١٤	١
٢٠٠٠	CLASSIC	CHEROKEE	- ٩٠٠٣٢٩ ٩٠٠٣٣٢	٥
٢٠٠٠	CLASSIC	CHEROKEE	٩٠٠٣٣٤	١
٢٠٠٠	CLASSIC	CHEROKEE	٩٠٠٣٣٧-٩٠٠٣٣٦	٢
٢٠٠٠	CLASSIC	CHEROKEE	٩٠٠٣٤٠-٩٠٠٣٣٩	٢
٢٠٠٢	SPORT	CHEROKEE	- ٩٠٠٣٤٢ ٩٠٠٣٤٤	٣
٢٠٠٢	SPORT	CHEROKEE	٩٠٠٣٤٧-٩٠٠٣٤٦	٢



٢٠٠٣	SPORT	CHEROKEE	٩٠٠٣٥٣-٩٠٠٣٤٨	٦
٢٠٠٤	SPORT	CHEROKEE	٩٠٠٣٦٣-٩٠٠٣٥٤	١٠
٢٠٠٥	SPORT	CHEROKEE	٩٠٠٣٦٤	١
٢٠٠٩	ENVOY	GMC	٩٠٠٣٦٥	١
٢٠٠٨	ENVOY	GMC	- ٩٠٠٣٦٦ ٩٠٠٣٧٦	١١
٢٠٠٧	ENVOY	GMC	- ٩٠٠٣٧٧ ٩٠٠٣٨٦	١٠
٢٠٠٠	GRAND	CHEROKEE	- ٩٠٠٣٨٧ ٩٠٠٣٩٦	١٠
٢٠٠١	GRAND	CHEROKEE	- ٩٠٠٣٩٧ ٩٠٠٤٠٢	٦
٢٠٠٢	GRAND	CHEROKEE	- ٩٠٠٤٠٣ ٩٠٠٤٠٦	٤
٢٠٠٥	GRAND	CHEROKEE	٩٠٠٤٠٨	١
٢٠٠٦	GRAND	CHEROKEE	٩٠٠٤٠٩	١
٢٠٠٥	4RUNNER	TOYOTA	٩٠٠٤١٠	١
٢٠٠٨	GRAND	CHEROKEE	٩٠٠٤١١	١
٢٠١١	GRAND	CHEROKEE	٩٠٠٤١٢	١



٢٠١١	LANDCRUISER	TOYOTA	٩٠٠٤١٣	١
٢٠١٢	LANDCRUISER	TOYOTA	٩٠٠٤١٤	١
٢٠١١	LANDCRUISER	TOYOTA	٩٠٠٤١٥	١
٢٠١٢	LANDCRUISER	TOYOTA	٩٠٠٤١٦	١
٢٠١٥	PATROL	NISSAN	٩٠٠٤٢٨-٩٠٠٤١٨	١١
٢٠١٩	PATROL	NISSAN	٩٠٠٤٢٩	١
٢٠٠٥	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٣١-٩٠٠٤٣٠	٢
٢٠٠٩	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٣٤	١
٢٠٢٢	PRADO VX-E(R)	TOYOTA	٩٠٠٤٣٦-٩٠٠٤٣٥	٢
٢٠٠٨	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٣٨-٩٠٠٤٣٧	٢
٢٠١٠	760IL	BMW	٩٠٠٤٤٤	١
٢٠١٣	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٥٤-٩٠٠٤٤٥	١٠
٢٠٠٥	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٥٧-٩٠٠٤٥٥	٣
٢٠٠٤	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٥٨	١
٢٠٠٥	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٥٩	١
٢٠٠٩	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٦٠	١
٢٠٠٤	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٦١	١
٢٠٠٩	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٦٢	١



٢٠٠٨	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٦٣	١
٢٠٠٩	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٦٤	١
٢٠٠٤	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٦٥	١
٢٠٠٨	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٦٩-٩٠٠٤٦٦	٤
٢٠٠٩	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٧٢-٩٠٠٤٧٠	٣
٢٠٠٤	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٧٣	١
٢٠٠٨	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٧٤	١
٢٠٠٤	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٧٥	١
٢٠٠٥	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٧٦	١
٢٠٠٨	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٧٧	١
٢٠٠٤	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٧٩-٩٠٠٤٧٨	٢
٢٠٠٨	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٨٢-٩٠٠٤٨٠	٣
٢٠٠٥	PRADO	TOYOTA	٩٠٠٤٨٣	١
٢٠١٧	KANGO	RENAULT	٩٠٠٤٨٧-٩٠٠٤٨٤	٤
٢٠١٦	KANGO	RENAULT	٩٠٠٤٩٩-٩٠٠٤٨٨	١٢
١٩٩٤	BASE	CHEROKEE	٩٠٠٥٠٤	١
١٩٩٤	BASE	CHEROKEE	٩٠٠٥١١	١
١٩٩٤	BASE	CHEROKEE	٩٠٠٥٢٠	١



٢٠١٩	REINA	HYUNDAI	٩٠٠٥٢٧-٩٠٠٥٢٥	٣
١٩٩٤	BASE	CHEROKEE	٩٠٠٥٣٢	١
٢٠١٥	LOGAN	DACIA	٩٠٠٦٢٠	١
٢٠١٨	LODGY	DACIA	٩٠٠٦٢٢	١
٢٠٠٦	AMBIANCE	DACIA	- ٩٠٠٦٢٣ ٩٠٠٦٢٨	٦
٢٠٠٦	AMBIANCE	DACIA	٩٠٠٦٣٠	١
٢٠٠٦	CERATO	KIA	- ٩٠٠٦٣١ ٩٠٠٦٣٦	٦
٢٠٠٧	CERATO	KIA	٩٠٠٦٤١ - ٩٠٠٦٣٧	٥
٢٠٠٦	CLIO	RENAULT	٩٠٠٦٤٢	١
٢٠٠٦	MEGANE	RENAULT	٩٠٠٦٤٣	١
٢٠٠٧	SUNNY	NISSAN	٩٠٠٦٥٢ - ٩٠٠٦٤٤	٩
٢٠٠٩	AMBIANCE	DACIA	٩٠٠٧٣ - ٩٠٠٦٥٣	٢١
٢٠٠٩	AMBIANCE	DACIA	٩٠٠٦٨٥ - ٩٠٠٦٧٥	١١
٢٠١٠	AMBIANCE	DACIA	٩٠٠٦٨٦	١
٢٠١٠	YRB 125CC	YAMAHA	٩٠٠٦٩٣ - ٩٠٠٦٨٧	٧
٢٠١٠	YRB 125CC	YAMAHA	٩٠٠٧٠٧ - ٩٠٠٦٩٥	١٣
٢٠١١	AMBIANCE	DACIA	٩٠٠٧١٣ - ٩٠٠٧٠٨	٦
٢٠١١	AMBIANCE	DACIA	٩٠٠٧٢٢ - ٩٠٠٧١٥	٨



٢٠١٢	AMBIANCE	DACIA	٩٠٠٧٢٣	١
٢٠١٤	NEW FLY	PIAGGIO	٩٠٠٧٣٠-٩٠٠٧٢٥	٦
٢٠١٦	DOKKER	DACIA	٩٠٠٧٣١	١
٢٠١٦		JINLANG	٩٠٠٧٣٢	١
٢٠١٨	ACADIA	GMC	٩٠٠٧٤٠-٩٠٠٧٣٣	٨
٢٠٢٣	TAHOE	CHEVROLET	٩٠٠٧٤١	١
1٢٠٢	EQUINOX	CHEVROLET	٩٠٠٧٤٥	١
٢٠١٨	TRAVERSE	CHEVROLET	٩٠٠٧٤٨-٩٠٠٧٤٦	٣
٢٠٠٧	TAHOE	CHEVROLET	٩٠٠٧٤٩	١
٢٠١١	TAHOE	CHEVROLET	٩٠٠٧٥٢ - ٩٠٠٧٥٠	٣
٢٠١١	ESCALADE	CADILLAC	٩٠٠٧٥٤ - ٩٠٠٧٥٣	٢
٢٠٠٠	GRAND	CHEROKEE	٩٠٠٧٥٦ - ٩٠٠٧٥٥	٢
٢٠٠١	DURANGO	DODGE	٩٠٠٧٥٧	١
٢٠٠١	DURANGO	DODGE	٩٠٠٧٥٩	١
٢٠١١	AVEO	CHEVROLET	٩٠٠٧٦٩ - ٩٠٠٧٦٠	١٠
٢٠١٢	STATION	DACIA	٩٠٠٧٧٠	١
٢٠٠٤	SAVANA	GMC	٩٠٠٧٧١	١
٢٠١١	PAJERO	MITSUBISHI	٩٠٠٧٧٦ - ٩٠٠٧٧٢	٥
٢٠٠٢	GRAND	CHEROKEE	٩٠٠٧٧٧	١
٢٠١١	PAJERO	MITSUBISHI	٩٠٠٧٧٨	١



٢٠٠٤	PATROL	NISSAN	٩٠٠٧٨٢ - ٩٠٠٧٧٩	٤
٢٠٠٤	PATROL	NISSAN	٩٠٠٧٨٦ - ٩٠٠٧٨٤	٣
٢٠٠٠	SUBURBAN(اسعاف)	CHEVROLET	٩٠٠٧٨٧	١
١٩٩٩	SUBURBAN(اسعاف)	CHEVROLET	٩٠٠٧٨٨	١
٢٠١٢	ACADIA	GMC	٩٠٠٧٩٤-٩٠٠٧٩٠	٥
٢٠١١	ACADIA	GMC	٩٠٠٧٩٩ - ٩٠٠٧٩٥	٥
٢٠١٢	XTRAIL	NISSAN	٩٠٠٨٣٩ - ٩٠٠٨٠٠	٤٠
٢٠١٢	YUKON	GMC	٩٠٠٨٤٥ - ٩٠٠٨٤٠	٦
٢٠١٣	TERRAIN	GMC	٩٠٠٨٤٨ - ٩٠٠٨٤٦	٣
٢٠١٩	YUKON SLT	GMC	٩٠٠٨٤٩	١
٢٠١٣	YUKON	GMC	٩٠٠٨٥٣ - ٩٠٠٨٥٠	٤
٢٠١٤	YUKON	GMC	٩٠٠٨٦٥-٩٠٠٨٥٤	١٢
٢٠١٤	ESCALADE	CADILLAC	٩٠٠٨٦٦	١
٢٠٠٧	ESCALADE	CADILLAC	٩٠٠٨٦٧	١
٢٠١٧	YUKON	GMC	٩٠٠٨٧١-٩٠٠٨٦٨	٤
٢٠١٦	X-TRAIL	NISSAN	٩٠٠٨٧٥-٩٠٠٨٧٢	٤
٢٠١٧	X-TRAIL	NISSAN	٩٠٠٨٨٠-٩٠٠٨٧٦	٥
٢٠٠٢	GRAND	CHEROKEE	٩٠٠٨٨٨	١
٢٠١٥	SUNNY	NISSAN	٩٠٠٩٠١ - ٩٠٠٨٨٩	١٣
٢٠١٥	SUNNY	NISSAN	٩٠٠٩٨٨ - ٩٠٠٩٠٣	٨٦



٢٠١٥	SUNNY	NISSAN	٩٠٠٩٩٦-٩٠٠٩٩٠	٧
٢٠١٦	SUNNY	NISSAN	٩٠٠٩٩٧	١
٢٠٠٠	GRAND	CHEROKEE	٩٠٠٩٩٩	١
٢٠١٥	URVAN	NISSAN	٩٠١٠٠٦	١
١٩٩٥	VAN	MASDA	٩٠١٠٠٨	١
٢٠١٧	BT50GE	MAZDA	٩٠١٠٠٩	١
٢٠٠٥	MINI VAN	HUNDAI	٩٠١٠١١	١
٢٠٠٦	KANGO	RENAULT	٩٠١٠١٣-٩٠١٠١٢	٢
٢٠٠٩	KANGO	RENAULT	٩٠١٠٢٤-٩٠١٠١٥	١٠
٢٠٠٩	HILUX	TOYOTA	٩٠١٠٢٨-٩٠١٠٢٥	٤
٢٠١٠	URVAN	NISSAN	٩٠١٠٣٠-٩٠١٠٢٩	٢
١٩٩٩	KANGO	RENAULT	٩٠١٠٣٢	١
٢٠٠٠	MINI VAN	HUNDAI	٩٠١٠٣٤	١
٢٠١٣	URVAN	NISSAN	٩٠١٠٣٥	١
٢٠١٤	BOARDING	JMC	٩٠١٠٣٦	١
٢٠١٥	XTRAIL	NISSAN	٩٠١٠٧٩-٩٠١٠٣٧	٤٣
٢٠١٥	XTRAIL	NISSAN	٩٠١٠٩٦-٩٠١٠٨١	١٦
٢٠١٥	VAN H-1	HUNDAI	٩٠١٠٩٨-٩٠١٠٩٧	٢
٢٠٠٥	HILUX	TOYOTA	٩٠١١٠٠-٩٠١٠٩٩	٢
٢٠١٥	XA 125	YAMAHA	٩٠١١٤٥-٩٠١١٠١	٤٥



٢٠١٤	XA125	YAMAHA	٩٠١١٥٥-٩٠١١٤٦	١٠
٢٠١٥	POLICE NC750	HONDA	٩٠١١٥٦	١
٢٠١٦	KISBEE100	PEUGEOT	٩٠١١٥٨-٩٠١١٥٧	٢
٢٠١٤	GST150T-2A	JONWAY	٩٠١١٦١-٩٠١١٥٩	٣
٢٠١٥	XA125	YAMAHA	٩٠١١٦٥-٩٠١١٦٢	٤
٢٠١٥	GST125T-6A	JONWAY	٩٠١١٦٩-٩٠١١٦٧	٣
٢٠١٧	XA125	YAMAHA	٩٠١١٧١-٩٠١١٧٠	٢
٢٠١٧	100CC	هاوجيو	٩٠١١٧٣-٩٠١١٧٢	٢
٢٠١٦	150CC	AKKAD	٩٠١١٧٨-٩٠١١٧٤	٥
٢٠١٨	POLICE NC750 PAG-GS	HONDA	٩٠١١٧٩	١
٢٠١٨	V150	MALLOUK	٩٠١١٨١-٩٠١١٨٠	٢
٢٠١٨	GST 152	JONWAY	٩٠١١٨٣-٩٠١١٨٢	٢
٢٠١٨	V150	ADDRESS	٩٠١١٨٤	١
٢٠١٧	B7 250	BIDA	٩٠١١٨٦-٩٠١١٨٥	٢
٢٠٢٠	F 750 GS	BMW	٩٠١١٩٨-٩٠١١٨٧	١٢
٢٠١٩	GR150 CC	سيم	٩٠١٢٠٠-٩٠١١٩٩	٢
٢٠١٩	GR150 CC	سيم	٩٠١٢٢٠-٩٠١٢٠٢	١٩
٢٠١٩	BWR 150	AKKAD	٩٠١٢٢١	١
٢٠٢١	VM100CC	هاوجيو	٩٠١٢٢٤-٩٠١٢٢٢	٣
٢٠٢٢	V150	AKKAD	٩٠١٢٢٥	١



٢٠٢٢	DIO 125	HONDA	٩٠١٢٢٦	١
٢٠٢٢	SWEET S7 125	AKKAD	٩٠١٢٢٨-٩٠١٢٢٧	٢
٢٠٢٣	SWEET SS 125	WAZZAN	٩٠١٢٢٩	١
---	VAN -E-350	FORD	٩٠١٩٤٨	١
---	URVAN	TOYOTA	٩٠١٩٤٩	١
٢٠١٩	PICK UP	NISSAN	٩٠١٩٥٢-٩٠١٩٥٠	٣
٢٠٢١	H1TQ-PE	HYUNDAI	٩٠١٩٥٥-٩٠١٩٥٣	٣
٢٠٢٣	ASX	NISSAN	٩٠١٩٧٠	١
٢٠٢٣	X-TERRA 4WD TITANIUM	NISSAN	٩٠١٩٧٢-٩٠١٩٧١	٢
٢٠٢٠	XTRAIL	NISSAN	٩٠١٩٧٦-٩٠١٩٧٣	٤
٢٠١٩	ASX GLS	NISSAN	٩٠١٩٨٦-٩٠١٩٧٧	١٠
٢٠٠٠	SPACE GEAR VAN	NISSAN	٩٠١٩٨٧	١
٢٠١٩	URVAN MICRO BUS	NISSAN	٩٠١٩٩٠-٩٠١٩٨٨	٣
٢٠١٩	PANEL VAN	NISSAN	٩٠١٩٩٣-٩٠١٩٩١	٣
٢٠١٧	MASTER	RENAULT	٩٠١٩٩٧-٩٠١٩٩٥	٣
٢٠٢٠	URVAN M/B	NISSAN	٩٠٢٠٠٠-٩٠١٩٩٨	٣
٢٠١٥	URVAN(اسعاف)	NISSAN	٩٠٢٠٠١	١
٢٠١٥	URVAN(اسعاف)	NISSAN	٩٠٢٠٠٥-٩٠٢٠٠٣	٣
٢٠١٨	LANDCRUISER(اسعاف)	TOYOTA	٩٠٢٠٠٦	١
٢٠٠٢	CIVILLIAN	NISSAN	٩٠٢٠١٣-٩٠٢٠٠٨	٦



٢٠٠٣	CIVILLIAN	NISSAN	٩٠٢٠١٧ - ٩٠٢٠١٥	٣
٢٠٠٥	CIVILLIAN	NISSAN	٩٠٢٠٢١ - ٩٠٢٠٢٠	٢
٢٠٠٨	CIVILLIAN	NISSAN	٩٠٢٠٣١ - ٩٠٢٠٢٣	٩
٢٠١١	CIVILLIAN	NISSAN	٩٠٢٠٣٥ - ٩٠٢٠٣٢	٤
٢٠١٤	CIVILLIAN	NISSAN	٩٠٢٠٣٧ - ٩٠٢٠٣٦	٢
٢٠١٦	CIVILLIAN	NISSAN	٩٠٢٠٦٢ - ٩٠٢٠٣٨	٢٥
٢٠١٠	VAN	TOYOTA	٩٠٢٠٦٥ - ٩٠٢٠٦٣	٣
٢٠٠٥	CIVILIAN	NISSAN	٩٠٢٠٦٦	١
٢٠١٣	HIACE BUS	TOYOTA	٩٠٢٠٦٧	١
العدد الإجمالي للآليات العسكرية				١٠٣٦



الملحق رقم (٢) مستند التصريح/التعهد
للإشتراك في تلزيم التأمين على الآليات العسكرية

أنا الموقع أدناه
المفوض بالتوقيع عن مؤسسة/شركة
المتخذ لي محل إقامة في منطقة
حي..... شارع ملك
رقم الهاتف، مكتب، فاكس، بريد الكتروني
..... ،

أصريح بأنني اطّعت على دفتر الشروط الخاص هذا ، المتضمن التعهد والشروط الإدارية والفنية الخاصة للإشتراك في هذا التلزيم لصالح المديرية العامة للأمن العام والتي تسلّمت نسخة عنها .
وأصريح أنني وبعد الإطلاع على هذه المستندات التي لا يمكن بأي حال الإدعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الأعمال المطلوبة، أتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وبمدّة صلاحية العرض المحددة بموجب المادة التاسعة من دفتر الشروط هذا وبالتقيّد بها وتنفيذها كاملة دون أي نوع من أنواع التحفظ أو الإستدراك .
وأني تقدّمت لهذا الإلتزام للإشتراك في الأصناف التالية :

.....
.....
.....
.....

كما أصريح بأنني وضعت الأسعار وقبلت الأحكام المدرجة في دفتر الشروط هذا آخذاً بعين الإعتبار كل شروط التلزيم ومصاعب تنفيذه في حال وجودها .
كما أتعهد برفع السريّة المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام ، وذلك لمصلحة الإدارة في كل عقد من أي نوع كان ، يتناول مالاّ عاماً .

التاريخ : / /
ختم وتوقيع العارض

طوابع بقيمة مليون ليرة لبنانية



الملحق رقم (٣) مستند تصريح النزاهة¹

عنوان الصفقة :

الجهة المتعاقدة : المديرية العامة للأمن العام .

إسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة :

إسم الشركة :

نحن الموقعون أدناه ، نؤكد ما يلي :

أ- ليس لنا ، أو لموظفينا ، أو لشركائنا أو وكلائنا ، أو المساهمين ، أو المستشارين ، أو أقاربهم ، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة .

ب- سنقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام والمديرية العامة للأمن العام في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح .

ت- لم ولن نقوم ، ولا أي من موظفينا ، أو شركائنا ، أو وكلائنا ، أو المساهمين ، أو المستشارين ، أو أقاربهم ، بممارسات إحتيالية أو فاسدة ، أو قسرية أو مُعرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحنا .

ث- لم نقدم ، ولا أي من شركائنا ، أو وكلائنا ، أو المساهمين ، أو المستشارين ، أو أقاربهم ، على دفع أي مبالغ للعاملين ، أو الشركاء ، أو للموظفين المشاركين بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة ، أو لأي كان .

ج- في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد ، لن نكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أياً كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعة بشأنه .

إنّ أي معلومات كاذبة تعرّضنا للملاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة .

التاريخ : / /

ختم وتوقيع العارض



الملحق رقم (٤)

نموذج كتاب ضمان العرض / حسن التنفيذ

مصرف
لجانِب (إسم الجهة الشارِية)

الموضوع : كتاب ضمان العرض / حسن التنفيذ لصالحكم بقيمة /...../ل.ل. فقط ليرة لبنانية بناءً للآمر وذلك للإشتراك في (عنوان الصفقة)

إن مصرف مركزه ، الممثل بالسيّد الموقع عنه أدناه وذلك بصفته ، وبناءً للآمر السيّد (أو السادة..... أو الشركة) ، يتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقض أو للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد أو شرط أي مبلغ تطالبون به حتى حدود (تحديد القيمة والعملية بالأرقام والأحرف) نقداً وذلك عند أول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم دون أي موجب لبيان أسباب هذه المطالبة .

وعليه ، يقرّ مصرفنا صراحةً بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقلّ كلياً عن أي ارتباط أو عقد بينكم وبين الأمر السيّد (أو السادة..... أو الشركة) ، وبأنه لا يحقّ لمصرفنا في أي حال من الأحوال ولا في أي وقتٍ كان الإمتناع أو تأجيل تادية أي مبلغ قد تطالبوننا به بالإستناد إلى كتاب الضمان هذا . كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة أو في الإعتراض على طلب الدفع الذي يصدر عنكم أو عن أي مسؤول لديكم ، أو حتى أن يقبل اي اعتراض قد يصدر عن السيّد (أو السادة.....) أو الشركة (أو عن غيره (أو غيرهم أو غيرها) بشأن دفع المبلغ إليكم بناءً لطلبكم . يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية وبنهاية هذه المهلة يتجدّد مفعوله تلقائياً إلى أن تعيدوه إلينا أو إلى أن تبّلغونا إعفاءنا منه .

إنّ كل قيمة تُدفع من مصرفنا بالإستناد إلى كتاب الضمان هذا بناءً لطلبكم ، يخفّض المبلغ الأقصى المحدّد فيه بذات المقدار . يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان . وتنفيذاً منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل إقامة في مركز مؤسستنا في

المكان :

الصفة :

الإسم :

التوقيع :

الملحق رقم (٥) جدول الأسعارأولاً : الدرجات النارية

متسلسل	الرقم العسكري	نوع الآلية	طرازها	سنة الصنع	التأمين الإلزامي الإفرادي للآلية	التأمين المادي الإفرادي للآلية	مجموع التأمين الإلزامي والمادي الإفرادي للآلية

ثانياً : السيارات

متسلسل	الرقم العسكري	نوع الآلية	طرازها	سنة الصنع	التأمين الإلزامي الإفرادي للآلية	التأمين المادي الإفرادي للآلية	مجموع التأمين الإلزامي والمادي الإفرادي للآلية

ثالثاً : باص، كميون، صهريج، اسعاف، بيك اب، بلاطة، ونش، فان

متسلسل	الرقم العسكري	نوع الآلية	طرازها	سنة الصنع	التأمين الإلزامي الإفرادي للآلية	التأمين المادي الإفرادي للآلية	مجموع التأمين الإلزامي والمادي الإفرادي للآلية

تفاصيل الآليات العسكرية

أولاً	الدرجات النارية	إجمالي تكلفة التأمين المادي والإلزامي
ثانياً	السيارات	إجمالي تكلفة التأمين المادي والإلزامي
ثالثاً	باص ، كميون ، صهريج اسعاف، بيك أب، بلاطة، ونش، فان	إجمالي تكلفة التأمين المادي والإلزامي
الإجمالي ل. ل.		



الملحق رقم (٦)

نموذج العقد

عقد تلزيم التأمين على الآليات العسكرية

معقود بين :

الدولة اللبنانية - وزارة الداخلية والبلديات - متمثلة بشخص وزير الداخلية والبلديات	الفريق الأول
شركة	الفريق الثاني
متمثلة بالسيد	بصفته

المستند :

- ١- قانون الشراء رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٩/٧/٢٠٢١
- ٢- دفتر الشروط الخاص رقم ٢٠٢٤٠٠٩ تاريخ / / ٢٠٢٤ بما فيه الملاحق المرفقة به .
- ٣- جدول الأسعار [الملحق رقم (٥)] المقدم من الفريق الثاني تاريخ / / ٢٠٢٤ .

المقدمة :

لما كانت المديرية العامة للأمن العام (الجهة الشارية) قد دعت إلى تقديم عروض لتلزيم التأمين على الآليات العسكرية ، وقد قبلت بالعرض الذي قدمه الفريق الثاني (الملتزم) تاريخ / / ٢٠٢٤ ،
لذلك ، تمّ الإتفاق بين الفريقين المتعاقدين على ما يلي :

المادة الأولى : يُعتبر دفتر الشروط رقم ٢٠٢٤٠٠٩ تاريخ / / ٢٠٢٤ العائد لتلزيم التأمين على الآليات العسكرية والملاحق المرفقة به جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد .

المادة الثانية : يتعهد الفريق الثاني بتنفيذ الإلتزام موضوع هذا العقد على أكمل وجه وفقاً للشروط والمواصفات المفصّلة في دفتر الشروط موضوع المادة الثانية أعلاه والملاحق المرفقة به .

المادة الثالثة : حدّدت مهلة التنفيذ بشهر تبدأ إعتباراً من تاريخ تبليغ الفريق الثاني تصديق الإلتزام .



المادة الرابعة : تبلغ قيمة الإلتزام هذا مبلغاً وقدره /...../ل.ل. فقط
ليرة لبنانية .

المادة الخامسة : تسدّد الجهة الشارية قيمة الإلتزام نقداً بالليرة اللبنانية بعد تصديق محضر الإستلام النهائي وفقاً للأصول .

المادة السادسة : تطبّق القوانين والأنظمة اللبنانية المرعية في تفسير وتنفيذ العقد الحاضر ،
تكون محاكم بيروت هي الجهة الصالحة للبت بأي نزاع قد ينشأ عن تفسير وتنفيذ العقد الحاضر .

بيروت في / / ٢٠٢٤ /
الفريق الأول

بيروت في / / ٢٠٢٤ /
الفريق الثاني